عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

اندماج الشركات وأثره على المساهمين والغير

كمال محمد داود عبيدات

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين
1440 هـ -2019 م

آثار اندماج الشركات على المساهمين والغير

دراسة مقارنة

إعداد:

كمال محمد داود عبيدات

بكالوريوس حقوق، جامعة القدس/ فلسطين

المشرف: الدكتور عبد الرؤوف السناوي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق- عمادة الدراسات العليا-جامعة القدس

1440 هـ - 2019م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

كلية الحقوق

إجازة الرسالة

إندماج الشركات وأثره على المساهمين والغير

دراسة مقارنة

إسم الطالب: كمال محمد داود عبيدات

الرقم الجامعي: 21520276

المشرف: الدكتور عبد الرؤوف السناوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 14/ 1/ 2019 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه.

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور عبد الرؤوف السناوي التوقيع:.....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور ياسر زبيدات التوقيع:.....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور محمد القيسي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1440 هـ- 2019م

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى روح النبي المصطفى، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ثم أهديه إلى امي الغالية التي برضاها وأنفاسها نحيا، ثم إلى أبي قرة عيني الذي علمني ورباني وأحسن إليّ، وإلى **زوجتي** الحبيبة الغالية أم محمد وإلى بنيّ الغالي محمد وبناتي الغاليات حفظهم الله جميعا من كل سوء، وجزاهم الله عني كل خير، فإن كان في الحياة طعم فلا يكون الا بزوجة وذرية صالحة، تروح إلى المسجد الاقصى وتعود....فترضيني وترضي رب الأرض والسماء....فأهديها حبي وإخلاصي ووفائي وثمرة جهدي هذا.

وإلى إخواني وأخواتي وعائلتي، وأبناء عمومتي وعشيرتي وأصدقائي وإلى كل من ساندني وأيدني ودعمني بالمشورة، أسأل الله العلي العظيم أن يحفظهم جميعا...

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة علمية عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: كمال محمد داود عبيدات

التاريخ: 14/1/2019م

الشكر والتقدير

أحمد الله كثيرا حمدا يوازي نعمه وأشكره على توفيقه وكرمه، وأصلي وأسلم وأبارك على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد الامين وعلى آله واصحابه أجمعين وبعد،

أتقدم بالشكر الجزيل، وبعظيم الامتنان إلى أساتذتي الكرام وأخص بالذكر أستاذي الفاضل د. عبد الرؤوف السناوي حفظه الله تعالى وزاده من فضله الذي شرفني بقبول الاشراف على رسالتي هذه، وصبره وتوجيهاته القيمة، التي كان لها بالغ الأثر في الوصول للنتائج المرجوة من هذه الدراسة، راجيا أن يتقبل مني كل المحبة والاحترام.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع اندماج الشركات وأثره على المساهمين والغير في دراسة مقارنة، فهدفت إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في التعرف على نطاق اندماج الشركات في قوانين الشركات السارية في فلسطين، حيث يتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية منها التعرف إلى مفهوم اندماج الشركات وأحكامه والكشف عن خصائصه ودوافعه، والتعرف كذلك إلى آثار الاندماج على الشركات وعلى الشركاء المساهمين والغير من الدائنين والمدينين وبعض أنواع العقود، ولتحقيق هذا الهدف من هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن.

وقد تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال أربعة فصول، في الفصل الأول تم بيان ماهية الاندماج، بالتعرض لتعريف الاندماج وصوره ومزاياه وعيوبه، ولموقف المشرع الفلسطيني والأردني من الاندماج والحث عليه، وعرضت الدراسة في الفصل الثاني أثر الاندماج بشكل عام. أما في الفصل الثالث فقد تناولت الدراسة لأثر الاندماج على حقوق المساهمين في الشركة الدامجة والمندمجة، وتنأول الفصل الرابع أثر الاندماج على الغير والتعاقدات التي أجرتها الشركة المندمجة أو الدامجة، ثم انهيت الدراسة بخاتمة بما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

ومن خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالاندماج والاستعانة ببعض أحكام المحاكم والآراء الفقهية فقد تبين أن القوانين السارية في فلسطين حتى الآن تعجز عن محاكاة التطور في مجال اندماج الشركات إلا أن مشروع قانون الشركات للعام ٢٠١٧م أزال كثيراً من اللبس حول بعض الأحكام، والتي كانت تشكل عائقاً أمام اندماج الشركات.

وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها أن القوانين المطبقة في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لم تنظم عملية الاندماج بصورة مباشرة، كما أن التشريعات القائمة في فلسطين لم تنص على اندماج الشركات تحت التصفية. وفي المقابل فإن الاندماج لا يؤدي إلى انقضاء عقود العمل بل تنتقل إلى الشركة الدامجة، ولم تبيّن قوانين الشركات السارية في فلسطين والأردن أثر الاندماج على عقود الإيجار، بينما نجد أن مشروع قانون الشركات لسنة ٢٠١٧م المدرج لدى رئاسة الوزراء لغايات إصداره قد حسم الأمر واعتبر أن عقد الإيجار يستمر وينتقل إلى الشركة الدامجة.

The Effects of merger on Shareholders and Others

Prepared by: Kamal Mohammad Daoud Obidat

Supervised by: Dr. Abed Al-Ruof Sinnawi

Abstract

This study examines the subject of the merger of companies and its impact on shareholders and others. The aim of this study was to identify the scope of companies' merger under Companies Laws in force in Palestine. And to identify its characteristics and motives, and also to identify the effects of merger on companies and on the shareholder partners and other creditors and debtors and some kinds of contracts and to achieve the objective of this study, the researcher used the comparative analytical method.

The subject of the study was addressed in four chapters. In the first chapter, the definition of merger was explained by discussing its definition, its features, it advantages, and disadvantages, and the position of the Palestinian and Jordanian legislators on merger. In the second chapter, this study examined the effect of merger in general. In the third chapter, the study examined the impact of merger on the shareholders' rights in the merged and integrated company. Chapter four deals with the impact of merger on others and the contracts made by the merged or merging company. The study ends by stating the conclusions and recommendations.

By analyzing the legal texts related to the merger and the use of some jurisprudence and judgments, it has been found that the law in force in Palestine to date cannot simulate the development of corporate merger. However, the draft Company Law of 2017 removes a lot of confusion and obstacles interfering with companies' merger.

The study concluded that the applicable laws in Palestine (West Bank and Gaza Strip) did not regulate the merger process directly and the existing legislation in Palestine does not cover the merger of companies in liquidation. On the other hand, the merger doesn't lead to the termination of the employment contracts but rather transfers them to the merging company. The Company Laws in force in Palestine and Jordan do not show the effect of the merger on the leases. While the draft Company Law of 2017 listed by the prime minister for the purpose of enacting it, had this issue resolved by continuing the lease and transferring it to the merging company.

فهرس المحتويات:

إقرار : .....أ

الشكر والتقدير .....ب

ملخص: .....ج

Abstract ..... د

المقدمة.....١

أهمية الدراسة: ٦

أهداف الدراسة: ٦

منهجية الدراسة: ٨

إشكالية الدراسة: ٧

خطة الدراسة:.....٩

الفصل الأول: ١٠

نطاق اندماج الشركات:..... ١٠

المبحث الأول: ماهية اندماج الشركات: ١١

المطلب الأول: تعريف اندماج الشركات:..... ١٢

المطلب الثاني: خصائص الاندماج: ١٦

المطلب الثالث: صور الاندماج:..... ٢٥

المبحث الثاني: مرحلة التحضير للاندماج: ٣١

المطلب الأول: تقييم خصوم وأصول الشركات الداخلة في الاندماج: ٣٢

المطلب الثاني: إجراءات اندماج الشركات:..... ٣٦

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للإندماج:..... ٣٩

المطلب الأول: تحديد الطبيعة القانونية لاندماج الشركات: ٤٠

المطلب الثاني: تمييز الاندماج عما شابهه من أنظمة: ٤٣
الفصل الثاني:..... ٤٩
الآثار التي تنتج عن اندماج الشركات بشكل عام:..... ٤٩
تمهيد:..... ٤٩
المبحث الأول: أثر اندماج الشركات على الشركة المندمجة بشكل عام:..... ٤٩
المطلب الأول: إنقضاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة:..... ٤٩
المطلب الثاني : إنتقال الذمة المالية من الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة:..... ٥٢
المبحث الثاني: أثر اندماج الشركات على الشركة الدامجة بشكل عام:..... ٥٣
المطلب الأول: زيادة رأسمال الشركة الدامجة:..... ٥٣
المطلب الثاني: مسؤولية الشركة الدامجة عن ديون الشركة المندمجة: ٥٤
الفصل الثالث: ٥٧
آثار اندماج الشركات على المساهمين:..... ٥٧
المبحث الأول: أثر اندماج الشركات على المساهمين في الشركة الدامجة: ٥٧
المطلب الأول: أثر الاندماج على المساهمين في الشركة الدامجة: ٥٧
المطلب الثاني: حق المساهمين في إدارة الشركة الناشئة عن الاندماج:..... ٦١
المبحث الثاني: آثار الاندماج على المساهمين في الشركة المندمجة: ٦٣
المطلب الأول: حق المساهمين في الشركة المندمجة على الإعتراض على الاندماج: ٦٤
المطلب الثاني: حصول المساهمين في الشركة المندمجة على حصص أو أسهم في الشركة الناتجة عن الاندماج:..... ٦٧
الفصل الرابع: ٧٠
أثر اندماج الشركات على الغير: ٧٠
المبحث الأول: أثر الاندماج على مديني ودائني الشركة الدامجة والمندمجة: ٧٠
المطلب الأول: أثر الاندماج على مديني ودائني وحملة أسناد القرض في الشركات المندمجة:.. ٧٠

المبحث الثاني: أثر الاندماج على التعاقدات التي أجرتها الشركة المندمجة: ٧٧
المطلب الأول: سريان التعاقدات التي أجرتها الشركات المندمجة: ٧٨
المطلب الثاني: إستعادة المأجور في عقد الإجارة المعقود مع الشركة المندمجة:..... ٨٤
الخاتمة..... ٨٩
النتائج: ٩١
التوصيات: ٩٣
قائمة المصادر والمراجع: ٩٤

المقدمة

تلجأ الشركات إلى الاتحاد والاندماج فيما بينها بهدف الوصول إلى القدرة على فرض سياستها الاقتصادية، والصمود في وجه التحديات التي تمارسها الشركات الكبرى وبالتالي البقاء والمنافسة والتحكم بالأسواق، وذلك من خلال قيام هذه الشركات بالاندماج مع شركات أخرى والتي تتشابه طبيعة عملها مع طبيعة عمل هذه الشركات ومشاريعها، وبالتالي الوصول لتوحيد إدارة هذه الشركات، الأمر الذي من شأنه ان يمكنها من رسم سياسات اقتصادية وتسويقية جديدة، والاندماج يؤدي إلى نقل سلطة الرقابة والسيطرة على مجموعة من الشركات والمشروعات الاقتصادية إلى شركة واحدة فقط وهي الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج، الأمر الذي يمكنها من فرض سياستها الاقتصادية والتجارية على سائر المشروعات الداخلة به.

وقد كان لتكنولوجيا المعلومات والانترنت دور كبير في تطور هذه الظاهرة، مما ساهم في زيادة معاناة الشركات الصغيرة، إذ شعرت المشروعات الصغيرة بالعجز عن مجاراة المشروعات الضخمة العابرة للقارات التي كادت أن تلتهمها، فكانت تقف أمام طريقين فإما ان تقدم على الاندماج مع شركات أخرى لتتمكن من مقاومة هذه المشاريع الكبرى، وبالتالي منافستها وصمودها في السوق، وإما الاندثار.

لذا أصبح الاندماج هو الخيار الأفضل أمام هذه المشروعات، الأمر الذي سهل تجمعها على شكل شركات جديدة بدل بقائها مكونة من عدة شركات وذلك خشية من أن تقضي عليها تلك الشركات الكبرى التي أصبحت تسيطر على قطاعات واسعة من الأسواق وكذلك باتت تسيطر على العديد الأنشطة الصناعية والتجارية والتسويقية، فما كان منها إلا البحث عن التعاون بينها وبين مثيلاتها في مختلف فروع الإنتاج، وبالتالي حجز مكانها بالأسواق، فهذا التعاون بالاندماج أدى إلى نشوء تكتلات وكذلك تجمعات اقتصادية تمتلك رؤوس أموال كبيرة، قادرة على الصمود والبقاء في الأسواق الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى إلى تقدمها، إذ منحتها هذه التكتلات الاقتصادية القدرة على ضم خبرات إدارية وكذلك فنية مكنتها من تطوير وزيادة جودة الإنتاج.

وفي عالمنا اليوم نجد أنه تتعاظم يوما بعد يوم المنافسة التجارية سواء كان ذلك بين الأفراد، أو الشركات، وذلك للتفرد وللاستحواذ على الأسواق العالمية والسوق المحلي، فتتوسع الشركات أفقياً وعموديا وذلك رغبة منها في فرض وإبقاء قبضتها على الأسواق، الأمر الذي يساهم في استمراريتها وتطورها وازدهارها.

ولما كانت هذه المنافسة تقوم على القوة الاقتصادية، فلا بد من السعي لها يوما بعد يوم، بيد أن تسارع الشركات إلى امتلاك القوة الاقتصادية والسيطرة على الأسواق، أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالتركز الاقتصادي[١]، والذي تسعى إليه الشركات الكبرى، وذلك لكي تقوم بإبعاد الشركات الأخرى عن طريقها وبالتالي استحواذها على هذه الأسواق[٢]، في محاولة للانفراد به دون منافسة جدية من قبل الآخرين، وذلك عبر تكوين قوة اقتصادية جديدة.

ومن المعلوم أن اندماج الشركات هو أحد وسائل التركز الاقتصادي وقد نشأت هذه الظاهرة[٣] بعد محاربة الأنواع الأخرى من حالات التركز الاقتصادي التي غلت في الاحتكار والسيطرة من بعض رجال الأعمال كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية من تجريم الترست[٤] وذلك بإصدار قوانين

---

[١] نشأت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الاميركية وذلك بعد الحرب الاهلية سنة ١٨٦٥ حيث سيطرت الشركات الاحتكارية على قطاعات والتركيز الاقتصادي هو مصطلح اقتصادي بحت وليس مصطلح قانوني، حيث ان الشركات ومن مبدأ حقوق الملكية وحقوق الاستثمار والسعي الى الربح وتقليل المنافسة واستقلال الادارة الى درجة التقديس ادى بدوره الى نشوء هذه الظاهرة ولما كان النظام الرأسمالي هو الذي سهل قيام ونشوء التركيز الاقتصادي من خلال اقامة الشركات المساهمة التي لعبت الدور الاكبر في نشوء هذه الظاهرة ولان مفهوم التركز الاقتصادي تقوم على الملكية فمن غير المجدي دراسته في الانظمة الاشتراكية، وهذا لا يعني انتفاء قيامه فيها بشكل محدود سيما وان التطور التكنولوجي لا يقوم الا على حالات التركز الاقتصادي سواء كان ذلك بالنظام الرأسمالي او بالنظام الاشتراكي، ولان ما يهمنا هو النظام القانوني لاندماج الشركات وما ينتج عنه من اثار وتبعات قانونية سنحصرها في اثر الاندماج على المساهمين في الشركة المندمجة والدامجة وعلى الغير من دائنين واصحاب الحقوق الاخرى.
وينشأ التركز الاقتصادي بين الشركات بعدة وسائل من اهمها اقامة شركة تقوم على ادارة عدة شركات ذات نشاط تجاري متماثل او مكملا لبعضه، حيث تقوم الشركة الام بالسيطرة على ملكية الاسهم في كافة الشركات المنضمة تحت لوائها، حيث تتحول الشركة الام في كثير من الحالات الى شركة قابضة، الامر الذي من شأنه القضاء على المنافسة بين المشروعات التي تقوم بنشاطات متماثلة.
وينشأ التركز الاقتصادي كذلك عن طريق ما يعرف بالكارتل والترست، اما الكارتل فينشأ من خلال اتفاق بين عدة شركات تنتمي الى نوع معين من فروع الانتاج بقصد احتكار السوق، او لتحديد الحصص من خلال تنظيم المنافسة مع بقاء الشخصية القانونية للشركة المنضمة للاتفاق
اما الترست (الاحتكار) وهو اسوء انواع التركز الاقتصادي الذي حاربه المشرع الاميركي بقوة وهو عبارة عن انضمام عدة شركات تحت ادارة واحدة من خلال ايداع المساهمين قدرا كافيا من الاسهم لدى مجلس امناء، يقوم هذا المجلس بإدارة مجموعة الشركات بالنيابة عنهم فيتولد احتكار للسلع يتحكم في الاسواق[١]
وهناك تركز اقتصادي شرعه المشرع الفرنسي بالمرسوم رقم الصادر في ٢٣ سبتمبر من العام ١٩٦٧ حيث تلجأ بعض المشروعات الى تكوين ما يسمى بالشركة الوليدة المشتركة او الى انشاء تجمع ذو غاية اقتصادية، بحيث ينشأ شخص قانوني جديد يضاف الى بقية الاشخاص المعنوية، وهو نوع جديد من انواع الاشخاص المعنوية في القانون الخاص، حيث نمت الحاجة اليه لكي يكون الهيكل القانوني الذي يستجيب لحاجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليزيد من قدرتها على المنافسة والصمود بوجه الشركات الكبرى.
ولكن ان من اهم صور التركز الاقتصادي هو الاندماج، ومن المعروف ان للاندماج صورتين، فاما ان يكون الاندماج بالضم، واما ان يكون الاندماج بالمزج.
والاندماج بالضم هو ان تقوم شركتين او اكثر بنقل كامل موجوداتها [١] الى شركة اخرى مقابل عدد من الاسهم يعطى للمساهمين في الشركة المندمجة، وهذا النوع من الاندماج يؤدي الى فناء الشركة المندمجة وانقضاء شخصيتها القانونية، وانتقال ذمتها المالية الى الشركة الدامجة التي تبقى قائمة ومتمتعه بشخصيتها المعنوية.
اما الاندماج بالمزج فهو ان تقوم شركتين او اكثر بالامتزاج فيما بينها فيتولد شخص قانوني جديد برأسمال (هو مجموع رأسمال الشركات الممتزجة بالاندماج) او ما يعرف بتكوين شركة جديدة، ومن هنا نجد ان جميع الشركات المندمجة بطريق المزج تفقد شخصيتها المعنوية، وتظهر شخصية معنوية جديدة تختلف عن الشخصيات المعنوية للشركات المندمجة بطرق المزج.
والاندماج هو الوسيلة التي استخدمها اصحاب رأس المال للتهرب من قوانين الاحتكار، فهو يحقق اقصى درجات التركز الاقتصادي على الاطلاق، لان الشركات المندمجة تفقد استقلالها الاقتصادي وشخصياتها الاعتبارية والقانونية، بحيث تزول الشركة المندمجة وتفنى من الوجود.
ومن هنا نجد ان لهذا الاندماج آثار يتركها على المساهمين والغير سواء ساهموا بالشركة المندمجة التي فقدت شخصيتها القانونية ولم تعد قائمة، ام كانوا دائنين او مدينين لها.

[٢] الاستحواذ على السوق، هو نوع من الانفراد بالسوق عن طريق محاولة منع المنافسة ومنع الشركات الاخرى من القدرة على تسويق منتجاتها او خدماتها فيه

[٣] ظاهرة اندماج الشركات

[٤] الترست هو انضمام عدة شركات تحت ادارة واحدة تسمى ادارة الترست (الثقات)، حيث تضع هذه الشركات ثقتها بهذا المجلس بأن تساهم هذه الشركات بقدر كاف من الاسهم وتضعها تحت تصرف مجلس يسمى مجلس الثقات، الذي يقوم بإدارة هذه الشركات بحيث يتحكم بالإنتاج وبالعرض مما يؤدي الى الاحتكار، وقد نشأ الترست في الولايات المتحدة الاميركية، وقد تم اصدار قانون مكافحة الترست Antitrust law ومنعه وتجريم هذا النوع من الاتحادات الاحتكارية التي تركت بالغ الاثر على الاقتصاد وقد كان اول من وضع قانون لمكافحة الترست هو

تمنع الاحتكار، مما دفع العقل الرأسمالي إلى التفكير بطرق جديدة للتهرب من وطأة القوانين الجديدة، حتى توصل إلى فكرة اندماج الشركات فيما بينها لمواجهة الشركات الكبرى والقابضة.

فالاندماج يهدف من جهة إلى الوقوف بوجه الشركات التي تريد الانفراد بالسوق، ويؤدي كذلك إلى تقليل المنافسة إلى الحد الأدنى، وهو صورة غير مكتملة من الاحتكار، وعملية الاندماج هي عملية أشبه بالمتدحرجة، ففي اللحظة التي يعلن فيها عن اندماج شركتين أو أكثر ليكونا كياناً مالياً واقتصادياً قوياً وكبيراً.

وهذه القوة الاقتصادية والمالية ما تلبث إلى أن تصبح لاعبا قويا بالسوق، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الشركات أو المنافسين الآخرين عاجزين عن مواكبة التحديات التي انشأتها عملية الاندماج هذه، مما يسبب لمنافسيها في كثير من الحالات الزوال، أو التباطؤ ومن ثم الاندثار أو دفعها للاندماج مع شركات أخرى من نفس طبيعتها سواء كان اندماجا بالضم، أو الاندماج مع شركات أخرى بالمزج فيما بينها، بطبيعة مكملة أو مماثلة لطبيعة الشركات المندمجة، مما يؤدي إلى صمودها امام جبروت الشركات الضخمة التي هاجمتها في السوق محاولة الانفراد به لمصلحتها وحدها.

وهنا تكمن الفائدة من اندماج الشركات المتوسطة والصغيرة، فعندما يتم الاندماج فيما بينها فان ذلك من شأنه ان يضع حدا لانفراد الشركات الكبيرة بالسوق واحتكار المنتج أو الخدمة، وبالتالي تبقى المنافسة على اشدها فيستفيد منها المواطن العادي.

ولما كانت عملية الاندماج تحتاج لإيجاد نظام قانوني، فإننا نجد أن هذه العملية لم تذكر في قانون الشركات الفلسطيني الساري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤م، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الشركات رقم (١٨) لسنة ١٩٢٩ وقانون الشركات العادية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٠ الساريين في قطاع غزة.

إلا أنه حديثا ولأهمية الجهاز المصرفي الفلسطيني ولحرص سلطة النقد على وجود كيانات مصرفية كبيرة قادرة على مواكبة التطورات المصرفية العالمية وتوفير الخدمات المصرفية المتنوعة والقادرة على مواجهة الأزمات المالية فقد صدر القرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن المصارف والذي عالج من خلال الفصل الثاني عشر منه أحكام اندماج المصارف كما اصدرت سلطة النقد تعليمات رقم (٢٠١٠/٦) والتي بموجبها نظمت أحكام وإجراءات اندماج المصارف بشكل مفصل وواضح، وتم التطرق لاندماج شركات التأمين في قانون التأمين رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٥. ونجد ان المشرع الفلسطيني

السيناتور الاميركي شيرمان Sherman antitrust law وسمي هذا القانون على اسمه وذلك في العام ١٨٩٠م، وبالتالي ظهور القوانين التي تساهم في تعزيز المنافسة competition law.

بصدد اصدار قانون جديد للشركات وهو ما يعرف بمشروع قانون الشركات لسنة ٢٠١٧ المدرج لدى رئاسة الوزراء والذي لم يصدر ولم ينشر بعد.

تجدر الاشارة هنا اننا لم نتطرق لقانون الشركات لعام ٢٠٠٨ المقر والساري في قطاع غزة كونه قد تم اصداره في مرحلة الانقسام.

أما فيما يتعلق بالقانون الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ في الفصل الثاني من الباب الحادي عشر من هذا القانون فقد تحدث عن اندماج الشركات والشروط والآثار المتعلقة به، كذلك نلاحظ أن المشرع المصري قد أدرج موضوع اندماج الشركات في الباب الثالث من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والمعدل بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥.

وعلى الرغم من أن اندماج الشركات يؤتي ثماره على الاقتصاد الوطني بشكل عام، إلا أنه قد يؤثر على حقوق المساهمين والدائنين وعلى الغير وكذلك على تعاقدات الشركات المندمجة[٥]، فدائني الشركة المندمجة الذين لهم حقوق مالية بذمتها المالية قد يؤثر عليهم الاندماج عندما تنقضي شخصية هذه الشركة المعنوية وتظهر شركة أخرى مكانها وهي الشركة الدامجة أو الجديدة، كما قد يؤثر على مساهمي الشركة الدامجة فقد يتوسع ويكبر ضمانهم العام إذا كانت الشركة الدامجة موسرة، وقد يؤدي إلى الإضرار بهم ويعرضهم للمخاطر إذا كانت الشركة المندمجة معسرة، وذلك إذا ما قام الدائنون في التنفيذ على موجودات الشركة الدامجة.

ويرجع ظهور اندماج الشركات للدول الأنجلوسكسونية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبهت لأهمية الاندماج فقد بدأت حركات اندماج الشركات في التاريخ الأمريكي في تسعينيات القرن التاسع عشر[٦]، كما بدأت حركة أخرى في العشرينات من القرن العشرين، وقد ازدادت عمليات الاندماج في الستينيات من القرن الماضي، فعمدت الولايات المتحدة إلى فرض سيطرتها الاقتصادية على دول أوروبا، ثم لجأت الشركات الأوروبية إلى الطريقة نفسها، فاستخدمت الاندماج كوسيلة للدفاع عن وجودها واستمرارها في حلبة المنافسة والمحافظة على استقلالها[٧].

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها السبق في ظهور ما يعرف بظاهرة التركز الاقتصادي، الذي يعتبر اندماج الشركات صورة عنه، فمن المعروف أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية فتحت الابواب للحرية الاقتصادية، وذلك بعد خروجها من الحرب الأهلية سنة ١٨٦٥م.

---

[٥] المرجع اسابق ص ١٣٥

[٦] د حسني المصري، اندماج الشركات وانقسامها (دراسة مقارنة) سنة ٢٠٠٧ دار الكتب القانونية ص ١٢

[٧] المرجع السابق ص ١٣